جريمة غسيل الأموال باستخدام العملات الافتراضية

د. بن زارع حياة
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف - الجزائر

د مرزوق أمال
جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة – الجزائر

الحلقة (٢)

ثالثا : العملات الافتراضية وجريمة غسيل الأموال

مفهوم العملات الافتراضية : الأصول أو العملات الافتراضية أو المشفرة[1] هي :

- هي تمثيل رقمي محض لقيمة افتراضية لا وجود مادي لها في عالم الواقع، لا تصدرها ولا تضمنها ولا تتولى تنظيمها والرقابة على تداولها أي جهة حكومية . تحفظ في حافظات مالية الكترونية[2]، ويتم تداولها بين المتعاملين بها باعتبارها تتمتع بوظائف النقد .
- هي نوع من العملات المتاحة بشكل رقمي فقط من خلال الأنترنيت، وليس لها وجود مادي لكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية، وتسمى بالانجليزية Cryptocurrency، وهي تنقسم إلى

[1] نشير بداية إلى الاختلاف من حيث المعنى والمصطلح بين العملة الافتراضية وبين العملة الرقمية. وهذين المصطلحين يشيع استخدامهما كمصطلحات مترادفة وبمعنى واحد بحيث تكاد تنعدم التفرقة بين هذين المفهومين رغم الاختلاف الكبير بينهما. فالعملة الرقمية هي قيمة نقدية حقيقية، لكنها تصدر بصورة بيانات الكترونية مخزنة، فهي إذا الصورة الالكترونية للعملة العادية. في حين أن العملة الافتراضية بالتعريف هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها الكترونيا، لا تصدر عن البنوك المركزية أو السلطات العامة ولا تكون بالضرورة مرتبطة بعملة ورقية معينة، وإنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع.

[2] المحفظة Wallet: تطبيق يتم تنزيله على الأجهزة أو على شبكة الانترنيت من بعض المواقع أو منصات تبادل بتكوين، يحتوي على عنوان العميل وملكيته من العملة المشفرة، ويمكنه من خلاله شراء وبيع العملة، ويصل إليه عن طريق استخدام المفتاح الخاص.

مقطعين، المقطع الثاني هو Currency وهي العملة، بينما المقطع الأول هو كلمة Crypto وهي اختصار لكلمة Cryptography[1] أي علم التشفير[2].

- هي تمثيل رقمي للقيمة، مكنت من ظهورها التطورات التي طرأت على علم التشفير وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة[3]. وتقوم تلك الأصول بوحدات حسابية خاصة بها ويمكن تحويلها من نظير إلى نظير دون وسيط[4].
- تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها الكترونيا.[5]
- هي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجية معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها أمرا أشبه بالمستحيل. وهي مصطلح يتم استخدامه للدلالة على جميع هذه التطبيقات التي تستخدم تقنية البلوك تشين سواء كانت هذه التطبيقات تمثل عملة مشفرة أو أنها تمثل شيئا آخر كالعقود الذكية وغيرها[6].

كيفية الحصول على العملات الافتراضية:

يتم الحصول على العملة الافتراضية بثلاث طرق رئيسية، وهي:

- استبدالها أو شراؤها مقابل عملة حقيقية.
- الحصول عليها كأجر مقابل خدمات ومنتجات.
- عن طريق عملية تسمى التنقيب Mining

---

[1] التشفير Cryptography: أحد فروع الرياضيات، يتيح إنشاء براهين رياضية ذات مستوى عال من الأمان، يتم استخدامه لمنع محاولة استخدام محفظة مستخدم آخر، أو إنفاق أموالها، أو تخريب سلسلة البلوكات.

2 عزام الشوا، العملات الافتراضية مخاطرها وآلية عملها، بانوراما، نشرة الكترونية متخصصة في البورصة، العدد 17، حزيران 2018، ص2، على الرابط: http://www.pex.ps/PSEWEBSITE/NEWS/PANORAMA_Issue17.pdf، تاريخ الاطلاع: 15/12/2018

[3] سلسلة البلوكات blockchain: سجل عام لجميع بلوكات صفقات بتكوين مرتبة زمنيا، تتم مشاركته وبناؤه من قبل أعضاء الشبكة؛ للتأكد من استمرارية الصفقات ومنع الإنفاق المزدوج.

[4] دونغ هي، السياسة النقدية في العصر الرقمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2018، ص14

[5] إبراهيم بن أحمد بن محمد بن يحي، النقد الافتراضي- بتكوين أنموذجا، حلقة بحث حول "النقد الافتراضي"، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، يوم 23/01/1440ه الموافق لـ 3/10/2018، على الرابط: https://units.imamu.edu.sa/rcentres/rces/news/SiteAssets/Pages، تاريخ الاطلاع: 08/12/2018

[6] تاريخ العملات الرقمية: عقود ذكية بتقنيات تشفير معقدة، صحيفة البيان، العدد 13626، 8 أكتوبر 2017، ص10

لا تحتاج الطريقتان الأولى والثانية لكثير من الشرح، أما الطريقة الثالثة وهي التعدين أو التنقيب، بالطبع ليس التعدين بالصورة الحقيقية المتعارف عليها، لكن تعدين من نوع آخر، نوع يصبح فيه فأسك وحفارك هو جهازك نفسه، وتكون فيه الأرض الصلبة التي تحتوي بداخلها كنزك المطلوب عبارة عن معادلات رياضية وأكواد معقدة. حيث كلما ازدادت كمية العملات المستخرجة من عملية التعدين ازدادت معها المعادلات الرياضية المطلوب حلها تعقيدا، وأصبحت أصعب وأصعب.

فعلى سبيل المثال، يعتمد نظام بتكوين في عمله على شبكة تسمى Blockchain، وهي شبكة غير مركزية يتم تخزين أي عملية تحويل فيها، الأمر الذي يجعل المسؤولية والرقابة على التحويلات خاضعة لكل مستخدمي الشبكة، وليس سلطة واحدة مركزية، كما تستلزم بعض القوة الحاسوبية لتعمل بشكل سليم. والمستخدمون المتبرعون بقوتهم الحوسبية للشبكة تتم مكافآتهم[1] بوحدات من العملة المشفرة.[2]

عبارة البلوك تشين أطلقت اصطلاحا لعملية إنتاج الكتل المتتالية في عملة بتكوين الافتراضية التي يتم تعدينها بطريقة تسلسلية، وبلوك تشين بمثابة السجل الذي يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول وما شابه، أي سجل المحاسبة العام في القطاع المالي[3].

بالعودة إلى أصول البلوك تشين في العملة الافتراضية فقد كانت البلوك تشين قاعدة بيانات لتتبع حركة التعدين على الانترنيت، لحساب ما جرى صكه من عملة افتراضية لدى كل مستخدم لها. فكان يتم توثيق عملية التعدين واستخراج البتكوين في قاعدة البيانات تلك على هيئة سلسلة من عمليات توثيق الكتل أو البلوك المستخرج لدى كل الأطراف على مستوى العالم، وبالتالي يستحيل تزوير كتلة أو إضافة أخرى غير حقيقية للسجل العام، أي البلوك تشين، دون أن يتم الموافقة عليها من جميع الأطراف المعنية والعاملة على الانترنيت[4].

---

[1] ليس هذا فقط، يحصل القائمون على عملية التعدين على أجر أيضا مع كل عملية تحويل لعملة بتكوين من محفظة لأخرى، حيث يقوم المرسل بدفع قيمة ضئيلة من التحويل لصالحهم مع كل عملية تحويل يتم تسجيلها على الشبكة.

2 منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة 2018، ص ص 11- 12، على الرابط: http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/02.pdf، تاريخ الاطلاع: 05/12/2018

[3] ويجري حاليا اكتشاف استخدامات أخرى لها في مجالات وقطاعات عديدة أخرى مثل قطاع لوجستيكي مثل متابعة توصيل البضائع وتتبع سيرها.

[4] منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق

خصائص العملات الافتراضية[1]:

إن خصائص العملات الافتراضية كانت الحجج التي استند عليها المنتقدون والمدافعون عن استعمال العملات الافتراضية. وتتجلى هذه الخصائص في مرونتها، وخصوصيتها وأمانها.

المرونة: إن عمليات التبادل التجاري باستعمال العملة الافتراضية أسهل حتى من التعامل ببطاقات الائتمان، فهي تتم من خلال محفظة الكترونية يمكن أن توجد بشكل برنامج حاسوب أو تطبيق موبايل، وفي هذه العملية لا وجود لطرف ثالث بين البائع والمشتري مما يخفض من وقت ورسوم وتكاليف العمليات المالية.

كما أن العملات الافتراضية تتمتع بميزة هامة، وهي إمكانية نقلها في أي وقت والى أي مكان في العالم وبخصوصية تامة دون المرور على أي هيئة رقابية، ودون تحمل فروق معدلات الصرف للعملات المختلفة، فالنقود الافتراضية ذات طابع دولي لا يقيدها حدود جغرافية ولا زمانية.

كما أن مستخدم العملة الافتراضية في أغلب الحالات يمكنه استبدالها بالعملة الورقية العادية كما لو كانت عملة حقيقية ومقابل سعر صرف محدد قد يصل هذا السعر في بعض الحالات الى ما يزيد عن ٣٠٠ دولار أمريكي مقابل الوحدة الواحدة.

الخصوصية: توصف العملة الافتراضية بأنها لا مركزية في معظم حالاتها بمعنى عدم وجود هيئة محددة تتولى إصدارها وضمانها. وهي لا تملك رقما متسلسلا ولا يمكن تتبعها، ولا وجود لطرف وسيط تمر عبره بيانات العملية المالية، كما أنه لا حاجة فيها لتبادل أي معلومات شخصية. كل هذه السمات تجعل فكرة التعامل بالعملة الرقمية رائجة لدى المدافعين عن الخصوصية والمنادين بالسرية.

الأمان: ويتحقق الأمان من ناحيتين:

- فمن جهة العملة الافتراضية محصنة ضد الجرائم المالية العادية كالسرقة والتلف بسبب انعدام الوجود المادي لها.
- ومن جهة أخرى، إن التكنولوجيا التي تستعملها العملة الافتراضية هي تكنولوجيا آمنة نسبيا. حيث عادة ما يتم اعتماد تكنولوجيا تسمى سلسلة الكتل (blockchain) وهذا المفهوم يقتضي وجود

[1] وحدة التعاون الدولي والدراسات، هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، النقد الافتراضي، سوريا، على الرابط: http://f.cmlc.gov.sy/pdf-e67f64665da8e9a0c88e686dd3069802.pdf، تاريخ الاطلاع: 14/11/2018

حزم من المعلومات تتكدس فوق بعضها البعض بحيث أن كل معلومة تمر في نظام مراجعة عام ومعقد يقتضي أن أي تغيير في أي كتلة يتطلب تغييرا في كل الكتل التي تليها، وهذا ما يجعل اختراق هذه المعلومات وقرصنتها أمرا صعبا جدا.

موقف الدول من العملة الافتراضية:

تطبق الدول مناهج مختلفة في موقفها من العملات الافتراضية، وقد انتقلت معظم الدول خلال فترة قصيرة جدا من موقف اللامبالاة إلى موقف الجدية في التعاطي مع العملات الافتراضية، خاصة مع تزايد شعبيتها حول العالم وتنامي القلق من استغلالها في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أنشطة إجرامية أخرى، وقد انقسمت دول العالم في موقفها حيال العملات الافتراضية إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يمنع تداول العملات الافتراضية كليا كأداة للتداول، ويجرم القانون فيها التعامل بالعملة الافتراضية تحت مسوغات قانونية متعددة. أهمها انعدام القيمة الاقتصادية والخوف من انهيار العملة الافتراضية في أي لحظة، وأشهر هذه الدول اسلندا التي تمنع التعامل بالنقد الافتراضي صراحة، وتجرم التعامل به في قانونها الوطني.
- وهناك دول أخرى تمنع المصارف من التعامل بالعملة الافتراضية وقبولها، الا أنها تسمح لمواطنيها بتداولها (وعلى مسؤوليتهم الشخصية)، ولعل الصين أشهر هذه الدول.
- والقسم الثالث من الدول تسمح بالتعامل بالعملات الافتراضية دون قيود وتأتي في مقدمتها ألمانيا[1].

أما الجزائر فإنها تحضر العملات الرقمية وفقا لقانون المالية ٢٠١٨، حيث يحظر شراء وبيع واستخدام وعقد ما يسمى العملة الافتراضية. وفقا للمادة ١١٣ من قانون المالية لعام ٢٠١٨ التي تنص على أن أي انتهاك لهذا الحكم يعاقب عليه وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

وفي المذكرة التفسيرية، ذكر أنه من خلال هذا التدبير، تأمل الجزائر في فرض رقابة أكثر صرامة على هذا النوع من المعاملات الرقمية التي يمكن استخدامها في الاتجار بالمخدرات، والتهرب الضريبي، وغسل الأموال بفضل ضمان عدم الكشف عن هويته لمستخدميه. وتذكر الوثيقة بأنه لا تخضع لسيطرة سلطة معترف بها، فإن العملة الافتراضية تفلت من أي تنظيم أو رقابة على الدولة[2].

---

[1] نفس المرجع

[2] الجزائر تحظر استعمال العملات الرقمية، على الموقع: https://bitcointalk.org/index.php?topic=2320314.0، تاريخ الاطلاع: 02/01/2018

الاشكالات المادية والقانونية للعملة الافتراضية :

بدأت إشكالات العملة الافتراضية بالظهور منذ بداية نشأتها، وتنبع هذه الاشكاليات كما ذكر سابقا من خصائصها، منها :

- أن مرونتها الكبيرة وعدم وجود هيئة ضامنة ومصدرة لها من جهة . ومن جهة أخرى عدم اعترافها بالحدود المكانية، واعتماد قيمتها على قبول الناس لها والثقة بها وفق مفهومي العرض والطلب . يجعلها محط اهتمام المضاربين الراغبين بالتربح من هذه الوسيلة الجديدة ويزيد من مخاطر الاحتيال الالكتروني والقرصنة المعلوماتية .
- الافتقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة، حيث تعمل منصات العملات المشفرة غالبا في بيئة تنظيمية غير واضحة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار والافتقار إلى وضوح الوضع القانوني، ويعني غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة أنها تخضع أساسا لديناميكيات السوق؛ وهذا قد يجعلها خيارا جذابا للمستثمرين والمضاربين في العملات، ولكن أقل استقطابا للاستخدام من قبل المستهلكين العاديين . فقد كان الدافع وراء شهرة العملات المشفرة في جزء كبير منه هو استخدامها أصلا لتخزين القيمة وتجميعها، وليس وسيطا للتبادل، ويلاحظ أنها بهذا المعنى أقرب للسلع من العملات[1] .
- كما أن غياب أي معلومات عن العمليات التجارية والقائمين عليها يحولها سلاحا خطيرا بيد مجموعات وأفراد تشكل خطرا على المجتمع وأمنه واستقراره . يضاف إلى ذلك أن شبكة الأمان الخاصة بالنقد الافتراضي مهما كانت من التطور والتعقيد فإنها تبقى قابلة للاختراق .
- ضآلة المرحلة التجريبية وقلة الثقة في قدرة العملات الافتراضية على النجاح أو الاستمرار .
- مخاطر الحداثة والتقدم التكنولوجي الذي يقتضي صدور أنواع جديدة من العملات الافتراضية تفوق سابقتها بحداثتها وتطورها . وعلى عكس المبدأ التقليدي في النقد القاضي بأن العملة الرديئة تحل محل العملة الجيدة فان الفرض المعاكس هو السائد في العملات الافتراضية حيث تستبدل العملة الافتراضية الأكثر تطورا العملة الأقدم وتحل محلها .

---

[1] كاثرين ستيوارت، ساليل جوناشيكار وكاتريونا مانفيل، تقرير حول: العملة الرقمية ومستقبل العملات، مؤسسة راند، أوروبا، على الرابط: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE254/RAND_PE254z1.arabic.pdf، تاريخ الاطلاع: 05/12/2018

- تقلبات أسعار صرفها وعدم القدرة على التنبؤ بها خاصة وأن العملة الافتراضية ليس لها مظهر مادي ولا تخضع في تحديد قيمتها لقواعد واضحة، عدا عوامل العرض والطلب وثقة المتعاملين بها. ولا تتولى إصدارها وتنظيم التعامل بها وضمان قيمتها أي هيئة رسمية ما يجعل التنبؤ بأسعارها ولو على المدى القريب غير ممكن عملا، هذا إضافة إلى حساسيتها العالية لردود فعل المتعاملين بها على الأخبار والإشاعات وغيرها.
- انعدام الثقة بالقدرة على حماية المستخدمين للعملات الافتراضية من الاستغلال والقرصنة الالكترونية، خاصة وأن العمليات التجارية التي تنفذ باستعمال العملات الافتراضية لا يمكن عكسها. وأن العملة الافتراضية ذاتها التي تدفع لا يمكن استردادها أو تعويضها[1].

استخدام العملات الافتراضية في جريمة غسيل الأموال:

إن الخصائص التي تتمتع بها العملات الافتراضية والتي تزيد من رواجها وشعبيتها لدى المستخدمين هي نفسها التي تحمل مخاطر استعمالها في عمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال، فالعمليات التي تجري بواسطة العملات الافتراضية سرية ومباشرة ولا تتطلب بروتوكولات خاصة تتعلق بالحصول على معلومات المستخدمين أو التحقق من شرعية معاملاتهم أو الاحتفاظ بسجلات عن عملياتهم الجارية.

يضاف إلى أن العملة الافتراضية لا يمكن أن تكون محل للمصادرة أو التجميد أو أي إجراء قانوني آخر بسبب غياب النظام القانوني الواضح الذي يمكن أن يطبق عليها، هذا غير سهولة الوصول إليها عبر وسائل تكنولوجية شائعة كالجوالات وغيرها. ما جعلها أداة مرغوبة تستعمل في عمليات نقل الأموال عبر الحدود أو في عمليات تمويل الإرهاب والأنشطة المشبوهة الأخرى.[2]

وقد ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة – القسم المعني بالمخدرات والجريمة – أن ما بين ٨٠٠ بليون و ٢ ترليون دولار أمريكي أو ما تكون نسبته ٢ إلى ٥٪ من الناتج المحلي العالمي هي أموال تبيض سنويا. وقد كان المجرمون سابقا يتبادلون الأموال مقابل المعادن الثمينة، أو الفواتير المزورة، أو تبييض الأموال عن طريق الكازينو، أو ببساطة عن طريق ربطها بأجسادهم والطيران بها إلى بلدان تقل فيها الرقابة المالية، أما اليوم لدى المجرمون منظف جديد يسمى العملات المشفرة.

[1] وحدة التعاون الدولي والدراسات، هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سابق
[2] نفس المرجع

إذ تشير التقارير إلى أن استخدام العملات المشفرة لا تمثل إلا جزءا بسيطا من عمليات غسيل الأموال غير الشرعية، ولكن العوامل الجاذبة لاستخدام العملات المشفرة، مثل توافرها في أنحاء العالم كافة، وسرعة التعاملات التي تتم بواسطتها وعدم قابلية الرجوع عنها، إضافة إلى القدرة على إخفاء هوية المتعاملين، جميعها عوامل تجعل من المهم الاستفادة منها بما كان، وتشير تقديرات مديرية اليوروبول (وكالة الشرطة الأوروبية) إلى أن ما بين ٣ إلى ٤٪ من عمليات الإجرام السنوية في القارة الأوروبية، أو ما يقدر بـ ٤.٢ مليار إلى ٥.٦ مليار دولار تحصل عن طريق غسيل الأموال باستخدام طرق مشفرة، ويعتقد أن المشكلة ستزداد سوءا.

وتعتقد إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية – من جهة أخرى– أن العصابات الدولية تستخدم العملات المشفرة أكثر. فعلى سبيل المثال، يمكن غسل الأموال غير الشرعية الناتجة عن تداول المخدرات بتحويل المبالغ الناتجة عنها إلى عملات مشفرة، ثم تقسيمها إلى كميات صغيرة، ومن ثمة إدخالها إلى عالم العملات المشفرة.

وتكون الأموال المشفرة غير الشرعية –غالبا– قابلة للاستبدال بسرعة عالية (المقايضة الذرية) وبكميات صغيرة، حتى تصبح نظيفة بما فيه الكفاية لتحويلها إلى أموال عادية، وخير مثال على ذلك هي الأموال التي يحصل عليها عن طريق الهجمات والجرائم التي تكون بغرض طلب فدية.

ولكن محترفي غسيل الأموال يستخدمون طرق أكثر تطورا، فهم غالبا يمزجون الطرق القديمة بالجديدة لتجنب اكتشاف أمرهم. وقد كشفت وكالة الشرطة الأوروبية " اليوروبول " كيف استخدم زعماء الجريمة في أوروبا تقنية التشفير من أجل سداد المبالغ المطلوبة منهم لشراء الكوكايين من كولومبيا، إذ حول أعوان مجرمين مبالغ مالية من اليورو إلى عملات مشفرة مجهولة المصدر، ثم أرسلت إلى محافظ مالية رقمية مسجلة في كولومبيا واستبدلت عملة البيزو بهذه العملات المشفرة عن طريق الانترنيت، ثم سحب بعدها البيزو نقدا على هيئة مبالغ صغيرة وزعت على عشرات الحسابات المصرفية كي لا ينكشف أمرهم.[1]

[1] العملات المشفرة وغسل الأموال،على الموقع: https://www.syr-res.com/article/16848.html، تاريخ الاطلاع: 14/01/2019

لقد تعرضت العديد من المنصات التبادلية للعملات المشفرة في النصف الأول من سنة ٢٠١٨ لعمليات قرصنة واسعة ويمكن وصفها بالأكبر على الإطلاق. كما أن عمليات غسيل الأموال عن طريق هذه المنصات أيضا بلغت أوجه، حيث وصلت ثلاثة أضعاف مقارنة بسنة ٢٠١٧. وذلك حسب التقارير المنشورة على المصدر الإحصائي CipherTrace، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل: غسيل الأموال باستعمال العملات المشفرة سنتي 2017-2018

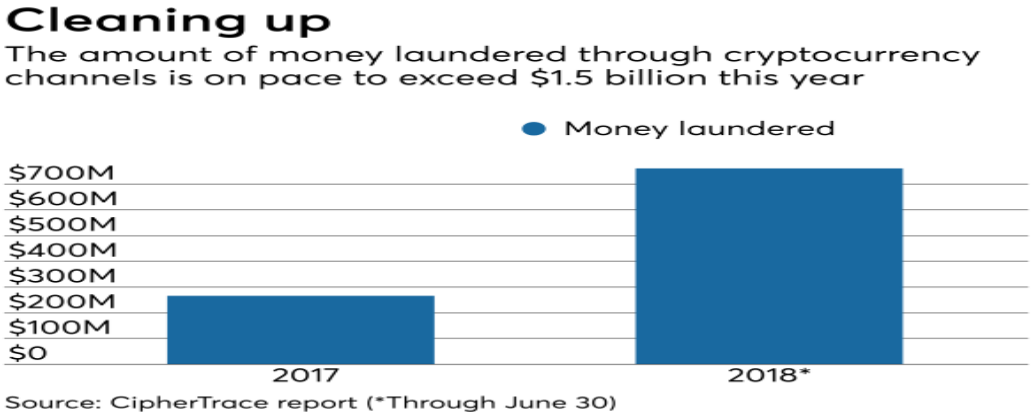

ووفق نفس المصدر قدرت حجم القيمة المسروقة من المنصات المقرصنة في الأعوام السابقة ١.٢ مليار دولار فيما تضاعفت ثلاثة مرات هذه السنة. ونفس الشيء بالنسبة لغسيل الأموال الذي ارتفع إلى مبلغ ٧٦١ مليون دولار بعدما كان ٢٦٦ مليون دولار سنة ٢٠١٧. ولهذا تسعى أغلب الجهات الحكومية والبنوك المركزية للدول إلى وضع حد لهذا الأمر، والذي يعتبر ميزة من ميزات العملات المشفرة بعدم الكشف عن هوية أصحابها وحامليها[1].

النتائج والتوصيات

النتائج: توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تشكل الجريمة الاقتصادية بأنواعها المتعددة خطرا كبيرا على التنمية والتقدم الحضاري للمجتمعات خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتقدم السريع لمناحي الحياة؛
- تجعل الوتيرة السريعة المستمرة للتطورات التكنولوجية من الصعب إعداد تنبؤات يعول عليها للأشكال الجديدة للجريمة الاقتصادية؛

[1] البتكوين وغسيل الأموال، موقع عملات: https://eumlat.net، تاريخ الاطلاع: 01/02/ 2018

- إن وجود مثل العملات الافتراضية هو أمر طبيعي نظرا لأهمية التعاملات الرقمية والاقتصاد الرقمي بأدواته الافتراضية التي أصبحت البتكوين أحد مكوناته؛
- رغم الشكوك التي تحوم حول العملات الافتراضية وفي مقدمتها البتكوين إلا أنها تلقى ترحيبا متزايدا، واهتماما كبيرا، ما يؤكد أن التعاملات المالية عبر الانترنيت في طريقها للحصول على نسبة كبيرة من التعاملات المالية الدولية، في عصر قلت فيه التعاملات النقدية التقليدية، مقابل الاهتمام بمفهوم "المجتمع اللا نقدي"؛
- لم تعتمد أي حكومة بعد أي من العملات الافتراضية كعملة رسمية، ولا تملك هذه الأصول قوة إبراء قانونية غير قبول الأطراف المتعاملة بها؛
- تداول البتكوين والعملات المشفرة الأخرى في الوقت الراهن بدون ضوابط تحمي المتعاملين بها ينطوي على مخاطر مرتفعة، منها: أن الأصول المشفرة وعلى رأسها "بيتكوين" تتميز بتقلبات عنيفة في سعرها بسبب المضاربة، كما شهدت عمليات احتيال وانتهاكات أمنية وإخفاقات تشغيلية واقترنت بأنشطة غير مشروعة؛
- إن الطرق التقليدية لغسيل الأموال شائعة وسهلة ـ ولكن يمكن أن تصبح أساليب غسيل الأموال عبر الانترنيت أكثر انتشارا في المستقبل، خصوصا مع تركيز الحكومات على محاربة الطرق التقليدية الشائعة لتبييض الأموال؛
- العملات الافتراضية وعلى رأسها البتكوين بدأت تنتشر في غسيل الأموال السوداء على نطاق واسع خلال الآونة الأخيرة، وأن تجار المخدرات بدأوا يستفيدون من ميزات هذه العملات بشكل كبير.
- إن الميزة الأساسية للعملات الافتراضية، أنها تعتبر الطريقة الأسهل لتبييض (غسيل) الأموال، ولا تكشف عن هوية مستخدميها وتتمتع بسهولة الحركة والنقل، وسرعة التحويلات الدولية، ولهذا فإن السلطات تبذل جهودا مضاعفة لمكافحتها.

التوصيات: نظرا للطابع الخطير للجريمة الاقتصادية فإنه يجب أن تكون إجراءات المكافحة فعالة بهدف تحقيق حماية المجتمع من الأنشطة الإجرامية وآثارها الضارة، ومنه فان الدراسة تقترح:

- تظافر الجهود لإعداد منظومة أمنية فعالة في مكافحة هذا النوع من الإجرام يتخللها تأهيل وإعداد كفاءات عالية لأفراد الضبط القضائي في تقصي أثر هذا الإجرام بالوسائل الحديثة وسن الإجراءات والقوانين لتدعيم المنظومة القانونية المتواجدة في كل دولة لمحاربة الأشكال الجديدة للجريمة الاقتصادية؛
- ضرورة إقامة آليات على الصعيد الدولي لتحسين جمع المعلومات والبيانات عن مختلف الجرائم الاقتصادية والمالية، مع التشديد بوجه خاص على المجالات التي تتيح فيها أوجه التقدم في التكنولوجيا فرصا جديدة للنشاط الإجرامي؛
- النظر في الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الإطار القانوني الدولي لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية؛
- تقديم المساعدات التقنية إلى البلدان النامية بغية تحسين قدرات أجهزة تنفيذ القوانين وكذا أجهزة الملاحقة القضائية على التصدي للمشكلة؛
- ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بالنقود الافتراضية، وصياغة قوانين تضبط إصدار هذه النقود وآليات تداولها؛
- على السلطات الحكومية أن تنظم استخدام الأصول المشفرة لمنع المراجحة التنظيمية وأي ميزة تنافسية غير عادلة يمكن أن تكتسبها النقود المشفرة من القواعد التنظيمية الأقل صرامة. وهذا يعني التطبيق الصارم لتدابير رامية إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز حماية المستهلك، وفرض الضرائب على المعاملات المشفرة بصورة فعالة؛
- قيام الباحثين بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم وتطوير هذه الأداة النقدية الجديدة، بحيث يمكن في النهاية العمل بها مع التقليل من سلبياتها.